

ORIGINAL ARTICLE

Analysis of the Discourse of Freedom and Social Justice in Nahj ul-Balagha and Liberalism

Behzad Moridi¹

1. Assistant Professor,
Department of Linguistics and
Foreign Languages, Payam Noor
University, Tehran, Iran

Correspondence:
Behzad Moridi
Email: behzadmoridi@pnu.ac.ir

Received: 06/Jan/2024
Accepted: 14/Apr/2025

How to cite:

Moridi, B. (2023). Analysis of the Discourse of Freedom and Social Justice in Nahj ul-Balagha and Liberalism. *Current Studies in Nahj-ul-Balaghah*, 6(2), 113-127. doi:10.30473/ANB.2025.70181.1396

ABSTRACT

In the discourse system, social actions are considered as text, and the perception of the text as a meaningful whole is different due to being placed in different discourses. The instability and semantic difference of signifiers in discourses is related to the ideology and the power in it. Therefore, discourse analysis in any language system, by benefiting from linguistic elements and social contexts, reveals the network of hidden relationships in the social, political and cultural context. In this approach, the lexical units of freedom and social justice have different interpretations as floating signifiers related to multiple discourses with a central and ideological signifier. The present study, with the benefit of library documents and the descriptive method and the basics of discourse analysis, seeks to formulate different perceptions of the retold concepts and explain the relationship between them in the discourse of Nahj al-Balagha and liberalism. The difference in perceptions of the concepts of freedom and social justice in the two discourse systems is due to the central signifier and ideological character of the findings of this research. In this direction, precedence and backwardness, prioritization or integration of the concepts of freedom and social justice in different social systems were justified due to the type of discourse system.

KEYWORDS

Freedom, Discourse Analysis, Social Justice, Liberal, Nahj ul-Balaghe.



دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة السادسة، العدد الثاني (المتوالي ١٢) ربيع و صيف ١٤٠٢ ش / ١٤٤٥ ق. (١٢٧-١١٣)

DOI: [10.30473/ANB.2025.70181.1396](https://doi.org/10.30473/ANB.2025.70181.1396)

«مقاله پژوهشی»

تحليل خطاب العدالة الاجتماعية في نهج البلاغة والليبرالية

بهزاد مریدی^١

١. أستاذ مساعد في قسم اللغويات واللغات الأجنبية، جامعة بيام نور، طهران، إيران

الكتابة المسؤولة:

بهزاد مریدی

بريد الإلكتروني: behzadmoridi@pnu.ac.ir

تأريخ القبول: ١٤٤٥/١٠/١٥

تأريخ الاستلام: ١٤٤٥/٠٦/٢٣

إرسال الاستشهاد إلى:

مریدی، بهزاد. (١٤٤٥). تحليل خطاب العدالة الاجتماعية في نهج

البلاغة والليبرالية. دراسات حديثة في نهج البلاغة ١٢٧-١١٣، ٢(٢)

doi: [10.30473/ANB.2025.70181.1396](https://doi.org/10.30473/ANB.2025.70181.1396)

الملخص

في النظام الخطابي، تُعدّ التفاعلات الاجتماعية، التي تعكس علاقات الأفراد داخل المجتمع، بمثابة نصّ متكامل. ويختلف تأويل هذا النصّ باعتباره كلاً معنوياً باختلاف الخطابات التي ينتمي إليها. ويرتبط عدم استقرار الدوالّ وتفاوت معانيها داخل الخطابات بالأيدولوجيا والسلطة الكامنة فيها. وبناءً على ذلك، يكشف تحليل الخطاب في كل نظام لغوي، بالاستناد إلى العناصر اللغوية والسياقات الاجتماعية، عن الشبكات الخفية للعلاقات ضمن الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية. وفي هذا الإطار، يُعدّ مصطلح "العدالة الاجتماعية" دالاً عائماً مشتركاً بين العديد من الخطابات، إلا أنه يكتسب دالاً مركزياً وأيدولوجياً في كل خطاب، مما يؤدي إلى اختلاف دلالاته وتباين حدوده وأصوله ومعايره تبعاً للسياق الخطابي الذي ينتمي إليه. يسعى هذا البحث، بالاعتماد على المصادر المكتوبة والمنهج الوصفي، إضافة إلى أسس تحليل الخطاب، إلى صياغة الفهم المتباين لهذا المفهوم وتوضيح تمثّلاته في خطاب نهج البلاغة والخطاب الليبرالي. ومن أبرز نتائج البحث أن اختلاف فهم العدالة الاجتماعية في هذين النظامين الخطابين يرجع إلى اختلاف الدال المركزي والطابع الأيدولوجي لكل منهما.

الكلمات الدلالية:

الخطاب، تحليل الخطاب، العدالة الاجتماعية، نهج البلاغة، الليبرالية

حقوق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٠٣. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

يتم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط الاستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.

Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>)



مقدمة

التعليم والتربية، مؤسسة الاقتصاد، مؤسسة الحقوق، ومؤسسة الحكومة). في هذا النظام الخطابي، يُعتبر التكوين، والبنية، وتنفيذ القواعد والقوانين الاجتماعية أمرًا ضروريًا يعتمد على مكونات الحرية والعدالة الاجتماعية.

تُعتبر هذه المفاهيم في خطاب نَحج البلاغة كدوال عائمة، بحيث تكون مستندة إلى دال مركزي يعتمد على التوحيد، مما يجعلها تحمل معاني دينية وعقائدية عميقة. كما يتم تنظيم التفصيلات المعرفية والحقوقية بشكل يتناسب مع هذه الرؤية المركزية. بناءً على هذه النقاط، يُطرح السؤال الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هي ماهية العدالة الاجتماعية في خطابي الليبرالية و نَحج البلاغة؟

أما السؤال الفرعي فهو: ما هو نطاق، وأصول، ومعايير العدالة الاجتماعية في هذين الخطابين؟

تناولت المقالة الحالية، باستخدام المنهج الوصفي-التحليلي أو النوعي مع أسس تحليل الخطاب، دراسة مفهوم العدالة الاجتماعية في خطابين مختلفين. بناءً على ذلك، تم تحليل كل خطاب مع الأخذ في الاعتبار الدال المركزي أو النقطة المحورية كالنواة الصلبة، بحيث أصبحت العدالة دالًا عائمًا ذا معنى، وتم تنظيم المقولات بناءً على ذلك. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى أن الإحالات إلى بيانات نَحج البلاغة تمت بالاستناد إلى نسخة صحيحة صالح وفقًا لأرقام الخطبة (خ)، الرسالة (ك)، والأقوال القصيرة (ح).

نظرًا لأهمية ودور العدالة الاجتماعية في البنية الأساسية للقوانين، والامتيازات، والعلاقات بين الأفراد، وتنظيم المؤسسات الاجتماعية^١ وآلية تنفيذ القواعد الاجتماعية، فقد اعتُبرت مفهومًا مثاليًا يختلف حوله في الأنظمة الخطابية المتنوعة من حيث ماهيته، وأصوله، ونطاقه، ومعاييره. تحليل الخطاب^٢ هو منهج حديث متعدد التخصصات يعرض العالم كأنه لغة لتحليل النصوص، والمجتمعات، والثقافات. في هذا السياق، يتم تحليل إنتاج النص، والكلام، والبنية، وفهم النصوص، بالتوازي مع العوامل البنائية والبنية الاجتماعية. لا تركز هذه الطريقة بشكل مباشر على نوايا ودوافع الأفراد في إنتاج النص، بل تسعى إلى فهم الموضوعات، والرؤى، في إطار الأيديولوجيا، والسلطة، والأدوار داخل النص (صالحى زاده، ١٣٩٠: ١١٥-١١٦؛ آقاجل زاده، ١٣٩٠: ٣٨). بناءً على ذلك، نظرًا لأن المجتمعات توجد في أنظمة خطابية مختلفة، فإن إنتاج القوانين الاجتماعية ووظائفها يتناسب مع مبادئ كل نظام خطابي. ومع الأخذ في الاعتبار الدال المركزي في خطاب الليبرالية الذي يتمثل في الإنسان، الحرية، والفردية، فإن المفصل^٣ المعرفية للدوال العائمة للعدالة الاجتماعية تُبنى على أساس ذلك. هذه المقاربة تمنح الأفراد الحق في المشاركة في وضع القوانين (المدنية) وتنفيذ الأمور المتناسبة معها، بحيث يتحقق من خلال ذلك تحقيق هذه القوانين بشكل تكويني وتنفيذي، ويُعتبر بذلك تحقيق العدالة الاجتماعية. تتطلب العدالة الاجتماعية في الخطاب المذكور الاستفادة من مكون الحرية في تنظيم، وتنفيذ، ومراقبة القواعد الاجتماعية، والاستفادة من تلك الإمكانيات في وضع متساوٍ بين الجميع. في خطاب نَحج البلاغة، تُعدّ ضرورة الحياة الاجتماعية وتنظيم العلاقات الاجتماعية مرتبطة بوجود المؤسسات الاجتماعية (مثل مؤسسة الأسرة، مؤسسة

٥. الحق هو قوة قائمة على القانون، حيث يمتلك الأفراد من الناحية القانونية امتيازًا اجتماعيًا يمكنهم الاستفادة منه، ويستطيعون أيضًا أن يحصلوا عليه أو يمنعوا الآخرين من الحصول عليه (موحد و رستمى، ١٣٨٤: ٤٤؛ كاتوزيان، ١٣٨٨: ٣٧/١).

١. كلمة "المؤسسة" تشير إلى نظام عام من القواعد التي تحدد المناصب والوظائف الحكومية، بالإضافة إلى الحقوق والواجبات، والصلاحيات والامتيازات المرتبطة بها، وغيرها من المسائل ذات الصلة. (راولز، ١٣٨٧: ١٠٢).

2. Analysisist Discourse

٣- Articulation / ربط العناصر والمكونات استنادًا إلى الدال المركزي الذي يشكل كَلِيَّة الخطاب يُسمَّى المفصل (Laclau & Mouffe, 1985, -22).

4. floating signifier

خلفية البحث

الاجتماعية أو تفسير ارتباط النص بالوظائف الاجتماعية الفكرية لم تتم.

تم استكشاف الكتابات حول تفسير العدالة الاجتماعية في نهج البلاغة من قبل العلماء من زوايا ورؤى مختلفة.

الأسس النظرية والإطار المفاهيمي

البحوث العلمية تحتاج إلى بنية تحتية ومجموعة من الافتراضات المسبقة التي يُطلق عليها "الأسس"، والتي تُعتبر القاعدة والأساس الذي يقوم عليه البحث. وتُعدّ هذه الأسس ضرورية لضمان اتساق التحليل وترابط الأفكار، حيث تُبنى المباحث المختلفة في البحث وفقاً لهذه الأسس وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً. (فاكر ميدي، 1393، 26). في هذا البحث، يتم أيضاً تحليل المكونات والعناصر الأساسية والمؤثرة في تشكيل النص، من خلال دراسة كيفية بنائها وتأثيرها في إنتاج المعنى داخل الخطابين قيد الدراسة.

مفهوم تحليل الخطاب

الخطاب ' بمعنى الكلام والمحادثة، يُطلق على مجموعة من العبارات أو الجُمْل التي تتجاوز الجملة المفردة أو العبارة، وتشمل مفهوماً كلياً (Jaworski, & Coupland, 1999: P.1). بناءً على ذلك، فإن كل نص يحتوي على عناصر ومكونات لغوية وغير لغوية، تتفاعل معاً لتشكيل كُلية يُطلق عليها الخطاب (مك دانال، ١٣٨٠: ١٠؛ تاجيك، ١٣٨٣: ٢١). تحليل الخطاب (أو تحليل الكلام) هو نظرية تُعنى بموقع اللغة في العلاقات الاجتماعية من حيث السلطة والأيدولوجيا، وتأثير الأشكال اللغوية في عملية التغيير الاجتماعي. وترتبط هذه النظرية بمباحث السيميائيات، والتأويلية، الهرمنيوطيقا عند غادامر، إضافةً إلى علم الأنساب والأركيولوجيا لدى ميشيل فوكو. (آقاجل زاده، ١٣٨٥: ١١-١٠). بناءً على افتراضات تحليل الخطاب، فإن إنتاج النصوص وتبنيها وفهمها يعتمد على سياق النص، وسياق الموقف، والبيئة السائدة في المجتمع، ويرتبط بعناصر السلطة والأيدولوجيا. (فركلاف، ١٣٧٩: ٨). اللغة، باعتبارها نظاماً دلاليًا، ترتبط بالرموز والعوامل البنوية اللفظية الخاصة، وتهدف إلى نقل السياق النصي والموقف في تمثيل الأبعاد السياسية، الاجتماعية، والثقافية. إن فهم سياق الموقف، ودور الحالة، ومتطلبات الخطاب ضروري للوصول إلى بنية النص

دراسة "العدالة الاجتماعية في نهج البلاغة" من قِبَل قربان علمي (١٣٩٥ هـ) قامت بدراسة العدالة الاجتماعية في أقوال وأفعال علي بن أبي طالب (ع).

مقالة "العدالة الاجتماعية من منظور نهج البلاغة" من أحمد علي (١٣٩٢ هـ) تناولت عواقب العدالة الاجتماعية في الحياة الاجتماعية من وجهة نظر الإمام علي (ع).

الكتابة "إعادة قراءة العدالة الاجتماعية في العلاقات بين الأفراد من منظور نهج البلاغة" من داود رحيمي سجاسي وآخرين (١٣٩٦ هـ) قامت بإعادة قراءة العدالة الاجتماعية في العلاقات بين أفراد المجتمع في الخطاب الإسلامي مع التركيز على نهج البلاغة.

مقالة "الإمام علي وأبعاد العدالة الاجتماعية" من مولانا (١٣٨٠ هـ) تناولت العدالة الاجتماعية في النظام العلماني وما قبل العلماني في الغرب ونموذج الإمام علي (ع).

دراسة "دراسة العلاقة التكاملية بين الحرية والعدالة الاجتماعية مع التركيز على القرآن الكريم" من بتول ملاشفيجي وآخرين (١٣٩٦ هـ) درست العلاقة بين العدالة الاجتماعية والحرية من منظور القرآن.

"العدالة الاجتماعية" من محمود أصغري (١٣٨٤ هـ) تناولت الفروق في التصورات الدينية والأفكار الحديثة عن العدالة والعدالة الاقتصادية وفقاً للإسلام.

ومقال "مفهوم الحرية والعدالة الاجتماعية في نهج البلاغة" بقلم محسن مرعي ودجران (١٤٠٢) إشارة إلى الحرية والعدالة الاجتماعية في نهج البلاغة باللغة العربية.

أما الكتابة عن الحرية والعدالة الاجتماعية ومنهج الإمام علي فيهما فقد تمت منفردة أو مجتمعة مع أساليب وأسس مختلفة من قبل المؤلفين. إلا أن الكتابة على النحو المذكور مع منهج تحليل الخطاب ووجود الارتباط بين هذين المفهومين المثاليين في الحياة

المكونة للنص، مثل المكان والزمان، والموقع الاجتماعي، وطريقة تفاعل الأفراد في المجتمع، وكيفية التعايش مع الخطابات المنافسة، والعلاقة مع مصادر القوة، والمكانة الاجتماعية، وما إلى ذلك. أما "التداخل النصي"، فيشير إلى آلية انتقال المعنى من خلال ربط مكونات النصوص مع نصوص أخرى، وكل شيء يُعتبر نصًا. في هذا السياق، يُنظر إلى الفكر كامتداد من السيولة وانتقال المعنى من نص إلى آخر ومن خطاب إلى خطاب آخر. (آجالزاده، ١٣٩١: ٥).

في هذا السياق، يجب أن يُضاف أنه على الرغم من أن التحليل النقدي للخطاب يدرس النصوص في ثلاث مجالات: الوصف،^١ التفسير^٢، والتوضيح، إلا أن العدالة الاجتماعية تم دراستها فقط على مستوى التوضيح. على مستوى التوضيح، يقوم الخطاب بالتركيز على السياق والأنشطة الاجتماعية، ويشرح الأسباب والدور المرئيتين السابقتين: الوصف والتفسير، ويُسأل كيف يعمل النص في السياقات الكبرى والمتشابكة اجتماعيًا أو في الخطاب المهيمن، وكيف يتم التأثير في المجتمع المعاصر (آجالزاده، ١٣٩١: ٧-١١).

أداء تحليل الخطاب في الليبرالية^٣ ونصح البلاغة

إن فهم افتراضات الخطابات في تمثيل النص وفهم النصوص يرتبط بالفهم التاريخي للسياق والموقع والأيدولوجية والسلطة. (يارمحمدى، ١٣٨٣: ٥-٤). بناءً على ذلك، تُعتبر الأحداث في الليبرالية كنصوص، ويتم ربط إنتاج النصوص، هيكلتها وفهمها بمعرفة السياق، ودور السياق واحتياجاته التكوينية، وذلك ارتباطاً بالمفهوم المركزي في الليبرالية: الإنسان والعلمانية، والأسس المرتكزة على الحرية المبنية على الفردية، العقل المؤسس على الذات، والمساواة، الرضا، والدستور في إطار الأيدولوجيا. الأيدولوجيا الجديدة، مقابل الفكرة المنافسة السابقة، أنتجت مجموعة من القيم والنظام المعرفي، حيث يفهم الأفراد العالم من خلال الرجوع

وجوهه. (فركلاف، ١٣٧٩: ٢٢٣-٢٢٥). بناءً على ذلك، الخطابات ليست محايدة أو غير منحازة، بل هي مرتبطة بأيدولوجيا وثقافة معينة، وآثار النصوص تعكس صاحبها، حيث إنها تقع في سياقات نفسية (رغبات، عواطف، ومعتقدات)، واجتماعية (الروابط المؤسسية)، وثقافية خاصة، وتعرض الأحداث كنصوص عبر اللغة. (١٤: fairclough, ١٩٩٦). على الرغم من أن هذه الأفعال النصية المعتمدة على الأيدولوجيا قد تبدو متوافقة مع العقلانية، إلا أنها في الواقع تنبع من مصالح طبقات أو مجموعات اجتماعية معينة التي تنتمي إليها. (فركلاف، ١٣٧٩: ٣٨). الأيدولوجيا في الخطاب هي نظام من القيم والمعتقدات والأمر التي يعتمد عليها الأفراد أو المجتمع لفهم العالم وطرحه من خلال اللغة. في هذا السياق، للغة وظيفة حاسمة في إنشاء الأيدولوجيا، والحفاظ عليها، وإعادة إنتاجها، وتفسيرها. (آجالزاده، ١٣٨٦: ٢٤). الأيدولوجيا تحول الأمور المجردة إلى سلوكيات وتُشكل الأفعال ضمن إطار فردي واجتماعي. كما أن الأيدولوجيات تحمل قيمة أخلاقية وتنتج قوة للمؤمنين بها في الحياة الاجتماعية. تُعتبر الأحداث والأفعال كنصوص أو لغة، وإنتاج وفهم النص ككل معنوي يختلف بسبب تواجده في خطابات مختلفة. العلاقة بين النص والأيدولوجيا والسلطة هي عامل عدم الاستقرار والاختلاف في المعنى داخل الخطابات. (يارمحمدى، ١٣٨٣: ٤). الأفراد في المجتمع، بناءً على موقعهم الاجتماعي، يختلفون في مدى استفادتهم من السلطة عند استخدام الكلمات والجمل وطريقة الخطاب. إن طريقة استخدام المفردات في شكل تعبيرات وجمل وصفية وتوصية (مثل الأحكام، والأوامر والنواهي) ترتبط بالسلطة وتتوافق مع الدور الاجتماعي للمتكلم، بهدف التأثير على المتلقين ووضعهم الاجتماعي. (فركلاف، ١٣٧٩: ١٧٩). مفهوم "السياق" في هذه النظرية يشير إلى جميع العناصر الخارجية

٣. liberalism/ بمعنى التحرر والانفصال عن الواجب & Smith W (Lockwood J, 1976: p 400) التي ظهرت خلال عصر التنوير (١٧ و ١٨ م) نتيجة للثورات الصناعية والسياسية ولديها نظام من الأساليب والأيدولوجيات بهدف مزيد من الحرية للفرد. (آشوري، ١٣٩١: ٢٨٠).

١. يدرس مستوى الوصف، الصوتيات والمفردات وبنية الجملة وارتباط الجمل بالأيدولوجية الخفية داخل النص. (Fairclough, 1989: 26)؛ فركلاف، ١٣٧٩: ١١٧).

٢. يعتمد مستوى التفسير على حالة الإنتاج ومحتويات النص وتفسير النص، أي أن عقلية المترجم وخلفيته المعرفية تؤخذ في الاعتبار في تفسير النص. (fairclough, 1989: 26)؛ فركلاف، ١٣٧٩: ٢١٥).

على الميافيزيقا الخاصة، والفردية، والعقل الذاتي الأساس، وعناصر أخرى مرتبطة بذلك، ليتم تركيب مفهوم العدالة الاجتماعية.

مفهوم العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالية

تُفسَّر المفاهيم عن العدالة الاجتماعية في فترة ما بعد التقليدية وعصر الحداثة استنادًا إلى الدال المركزي في الخطاب، وهو الإنسان. تُعدُّ فكرة التحرر والأصالة جزءًا من سمات الخطاب الليبرالي بالمقارنة مع الخطاب المنافس. يعتمد هذا الخطاب على مكونات مثل العقل المؤسس ذاتيًا، الحرية على شكل فردانية، المطالبة بالمساواة، التسامح، الرضا والدستور. (بورودو، ١٣٧٨: ١٢٥-١٢٧؛ بيكس، ١٣٨٩: ٣٠٥). العدالة الاجتماعية في هذا النظام الخطابي مرتبطة بعناصر مذكورة مسبقًا. في السياق نفسه، تم اعتبار مفهوم العدالة الاجتماعية في النظام الليبرالي أمرًا غير مؤسس ووهماً (Hayek, 2012: Introduction). في هذا التصور، تم اعتبار العدالة كتصرف إنساني، واستخدامها لوصف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية كظاهرة طبيعية خارجة عن إرادة الأفراد، ويُعتبر ذلك غير صحيح. (غنى نجاد، ١٣٧٢: ٤٥-٤٣). استنادًا إلى هذا التصور، فإن المؤسسات الاجتماعية والقواعد الموجودة تتمتع بنظام فطري نابع من نفسه، الذي نشأ عبر التاريخ من خلال التجربة والخطأ، ولا تتدخل أهداف ودوافع الأفراد أو المجموعات الخاصة في ذلك. (نظري، ١٣٨٢: ٨٧-٨٨). بناءً على ذلك، فإنهم يؤمنون بالعدالة السطحية كإجراء يعتمد على قواعد لتنظيم العلاقات الإنسانية (في السوق الذي يكون متساويًا لجميع الأفراد) دون النظر إلى عواقب ذلك. (Hayek, 2012: 234-236). في المقابل، توجد نظرة أخرى تعتبر العدالة الاجتماعية كعقد اجتماعي، مصحوبة بمؤشر الحرية (النظرة المحايدة) والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من توزيع الثروات والدخل في المجتمع. في هذه النظرة، "يجب أن يتلقى كل شخص مكافأة على قدر استحقاقه"^٣ حيث يتم التعبير عن المساواة في الاستفادة من الخيرات الاجتماعية (رالز، ١٣٧٦: ٩٣-٨٠) وأي نهج مؤيد لمؤسسة معينة أو طبقة اجتماعية

إليها في حياتهم الاجتماعية، ومن ثم يتم عكس هذه الفكرة عبر اللغة. في هذا السياق، كانت اللغة تلعب دورًا حاسمًا في تثبيت، إعادة إنتاج وتفسير الإيديولوجيا. (آجالزاده، ١٣٨٦: ٢٤؛ فركلاف، ١٣٧٩: ٢٢٤-٢٢٥). تقوم هذه الإيديولوجيا بتحليل الأمور والظواهر الإنسانية بناءً على ما هو موجود بالفعل، مما يعارض النظرة التقليدية التي تستند إلى ما يجب أن يكون. من خلال النقل اللغوي، حولت هذه الإيديولوجيا الأمور المجردة إلى أفعال وسلوكيات إنتاجية للسلطة. بناءً على ذلك، قام النظام الخطابي الليبرالي بتركيب مفهوم العدالة الاجتماعية باستخدام عناصره المعاد صياغتها. تم اعتبار التمتع بالحرية كحقوق طبيعية والمساواة بين الأفراد في التوافقات على العقود الاجتماعية وتشكيل القوانين بمثابة العدالة الاجتماعية. (كابلستون، ١٣٧٥: ٣٥١/٥).

فهم معنى تعبير العدالة الاجتماعية في نهج البلاغة يرتبط أيضًا بمعرفة النواة المركزية لها، وهي التوحيد والنبوة. تتحدد العناصر اللغوية وغير اللغوية الناشئة عن الإيديولوجيا والموقع السائد على إنتاج النص (الخطب، الرسائل، والحكم)، التي تحدد بنية النص اللغوية وشكله التكويني وفهمه. استخدم الإمام علي (ع) مكانته الاجتماعية والدينية الخاصة لإعادة إنتاج الثقافة الدينية بطريقة إيمانية وقيمية ومعيارية وفعالة في الحياة الاجتماعية كأمر يساهم في تشكيل الهوية. من هذا المنطلق، تجلّى اهتمام الإمام (ع) بالعدالة الاجتماعية كقضية ثقافية مقدسة في إطار الدين.

مجموعة الاقتراحات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في الخطابات المذكورة مرتبطة بتشكيلها في مستوى التفسير، السياق التاريخي والعناصر بين النصوص مع الحقائق الاجتماعية، الجمهور، الخطاب المنافس والإيديولوجيات الخفية في النص. التفسيرات المتعلقة بمفهوم العدالة الاجتماعية ترتبط بهذه العناصر المذكورة، والسياق التاريخي الخاص، والأماكن المختلفة، والخطابات المنافسة والإيديولوجيات الخفية. في المقابل، يتم تشكيل الخطاب الليبرالي، خلافاً لنهج البلاغة، في العصر الحديث مع الافتراضات المسبقة التي تتسم بالعالمية، والرؤية التي تستبعد الثقافات التقليدية القائمة

المساواة الاجتماعية. وبالطبع فإن هذه الرؤية اعتبرها البعض (جون راولز) غير مقبولة لأن الوضع الطبيعي هو أن أفراد المجتمع يوضعون في حالة من القدرات والمواهب الناتجة عن عناصر وراثية ونفسية وظروف عائلية واجتماعية، وهي خارج مجال الوعي والإرادة الإنسانية، مما يجعل النظام الطبيعي الحر في تفضيل الكفاءات غير فعال. Rawls John, 2001: 15- (20).

ووفقاً لهذه الأقوال، فإن العدالة الاجتماعية في نظام الخطاب الليبرالي، باعتبارها خاصة للقانون، هي موافقة الناس على العقود الاجتماعية بشكل حر وغير متحيز، وكخاصية للمؤسسات الاجتماعية في العقود الاجتماعية والولاء لها، وباعتبارها العدالة في طريقة تنفيذ وتوزيع الصدقات الاجتماعية وفي نطاق الاقتصاد، فإنها تشير إلى التوازن بين المعاملات والتوزيع في توزيع الثروة والتسهيلات بما يلي احتياجات ورغبات المواطنين. (رازلز، ١٣٧٦: ٩٣-٨٠). وبطبيعة الحال، هناك حاجة إلى حرية الإنسان لخلق وتحقيق العدالة الاجتماعية. أهداف الحرية هي الحفاظ على الحقوق الفردية وحقوق المواطنة في إنشاء وتنفيذ القواعد الاجتماعية وجعلهم يستفيدون من المرافق والفرص والامتيازات الاجتماعية والمساواة في المكانة (لين، ١٣٨١: ٤٧٥، كاتوزيان، ١٣٧٦: ١٢٠). وبحسب ادعاء الليبرالية فإن جميع البشر متساوون في هذا الخطاب ضد القانون العام (الحياة والملكية والحرية). (غني نجاد، ١٣٨١: ٣٦-٣٥).

تطبيق العدالة الاجتماعية في خطاب نهج البلاغة
في خطاب نهج البلاغة أن للوجود خالقاً وله غاية في الخلق، وارتباط الأشياء في نظام الخلق يقوم على العدل. وبهذا المعنى فإن العدالة المذكورة في هذا النص مرتبطة بوصف سيادة العالم. «قَامَ بِالْقِسْطِ فِي خَلْقِهِ وَعَدَلَ عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِهِ.» (خ/١٨٥) و «الْحَمْدُ لِلَّهِ... عَدَلَ فِي كُلِّ مَا قَضَى.» (خ/١٩١). نطاق عدالة الله في نص نهج البلاغة هو ثلاثة مجالات، الله، والإنسان نفسه، وغيرهم. وقد جاء الإمام (ع) بهذا العدل على شكل الظلم واعتباره ضد العدل. «أَلَا وَإِنَّ الظُّلْمَ ثَلَاثَةٌ: فَظُلْمٌ لَا يُغْفَرُ وَظُلْمٌ

خاصة يُعتبر سبباً في إفساد النظام الاقتصادي (٢٣٢-٢٢٩ Hayek, ٢٠١٢). إن فكرة العدالة الاجتماعية هذه صاغها الأسلاف على أنها تسليم الأمور إلى مستحقيها من أفراد المجتمع (ساباين، ١٣٥٣: ٤٤). على الرغم من أنه يبدو في بداية هذا الرأي أنه من ناحية، فإن نشاط الأشخاص المستحقين يوفر رضا أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى، فإنه يسبب تفاعلاً إيجابياً بين أفراد المجتمع. (جمشیدی، ١٣٨٠: ٦٢)؛ لكن من وجهة نظر أخرى، فإن النهج المحايذ تجاه هوية وخصائص وطبيعة المستحق، فضلاً عن حياد المؤسسات الخاصة أو الطبقة الاجتماعية الخاصة في تحديد المستحق، هو السبب في تحقيق هذا المفهوم. (بشيريه، ١٣٩١: ٨٩). ورغم أن هذه الرؤية تحمل تعبيراً تعاطفياً تجاه الفقراء، إلا أنها وُصفت بأنها حيلة نفاقية يعتبر قبول إرادة الفئات والمؤسسات الاجتماعية المتحالفة مع مؤسسة السلطة إلزامياً في الاستفادة من الخير الاجتماعي. "مع توضيح إن هذا المفهوم قد أسرَّ العقول وأدى إلى تبعية الأفراد لنظام السلطة، مما يدمر الحرية الفردية." (غني نجاد، ١٣٨١: ١٢٤). وجهة نظر أخرى في تحديد العدالة الاجتماعية كانت تعتبر الحياد في القواعد الاجتماعية (واعظي، ١٣٨٨: ٢٤٩-٢٥٠). ومن هذا المنظور، ترتبط البنية الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية. واعتبرت العدالة الاجتماعية نتيجة الاتفاق الحر والمتساوي بين أفراد البشر في العقد الاجتماعي بعملية عقلانية ومحايطة (ليس لصالح الجماعة أو المؤسسة أو طريقة التفكير أو الأيديولوجية) (واعظي، ١٣٨٨: ٢٦٠-٢٥٩؛ آرمان مهر و توسلي، ١٣٨٩: ٤٢-٤٤). الجزء

الأول من هذه الفكرة يتوافق مع آراء هوبز وهيوم من منظور النفعية^١ بأن هدف العدالة الاجتماعية هو تأمين مصالح المواطنين وولائهم للعقود الاجتماعية التي هي نتيجة اتفاق المواطنين (تاك، ١٣٧٦: ١٠٤؛ كابلستون، ١٣٧٥: ٥/٣٥١). بالنسبة لمثل هذا العقد الاجتماعي، فإن الوضع الأول^٢ الذي يكون فيه الناس خلف حجاب الجهل^٣ ضروري Rawls John, 2001: (15-20). وترتكز مبادئ هذا الرأي على حرية الناس ومساواتهم في إنشاء عقد اجتماعي والحد من حالة الفقر وعدم

لَا يُتْرَكُ وَظَلَمٌ مَعْفُورٌ لَا يُطْلَبُ؛ فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يُعْفَرُ فَالْبَشْرُكَ بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ»، وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يُعْفَرُ فَظُلْمُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ عِنْدَ بَعْضِ الْهَنَاتِ، وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يُتْرَكُ، فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.» (خ/١٧٦). رواية الإمام (ع) في وصف العدل في نفسه وفي غيره بأنه صفة فعلية تعني الانسجام والتناسب في الأمور (مطهرى، ١٣٧٧: ٧٩-٧٨). «الْعَدْلُ يَضَعُ الْأُمُورَ مَوَاضِعَهَا.» و «وَالْعَدْلُ سَائِسٌ عَامٌّ.» (نهج البلاغة: ح/٤٢٩). ولذلك فإن الله، بصفته خالق الوجود وعلامة الخطاب المركزية، قد وضع القوانين، وهذه القوانين تنظم تصرفات الناس وتوازنها. وبعد ذلك جاء هذا المفهوم صفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفعله «وَأَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ عَدْلٌ وَحَكَمٌ فَصَلِّ. (خ/٢١٤)، .. كَلَامُهُ الْفَصْلُ وَحُكْمُهُ الْعَدْلُ... (خ/٩٤)» وأن مراعاتها من قبل الآخرين تكون على شكل حكم لتحقيق الإرادة الإلهية: «وَاعْلَمَنَّ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، ... وَمِنْهَا فَضَاءَةُ الْعَدْلِ (ك/٥٣). وتفسير العدل على الله وعلى النبي (ص) يعني أن جميع الأعمال في سن القوانين مبنية على هذه الصفة. وبهذا المعنى فالعدل هو العمل نفسه وفق معايير الشريعة. (نراقى، بي تا: ١٤٨). ولذلك فإن ترتيب الأحكام الإلهية يقوم على العدل، الذي لا يجوز أن يتجاوز الحدود المرسومة: «إِنَّ اللَّهَ [تَعَالَى] افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ لَكُمْ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَهَاتَمَ عَنْ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ لَكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ وَلَمْ يَدْعَهَا نِسْبَانًا فَلَا تَتَكَلَّفُوهَا.» (ح/١٠٥). إن شرط تطبيق الشرائع الإلهية هو وعيهم بالأوامر الدينية: «فِيَانَهُ لَمْ يُحْفِ عَنكُمْ شَيْئًا مِنْ دِينِهِ وَ لَمْ يُتْرَكْ شَيْئًا رَضِيَهُ أَوْ كَرِهَهُ إِلَّا وَ جَعَلَ لَهُ عِلْمًا بَادِيًا وَأَيَّةً مُحْكَمَةً تَزْجُرُ عَنْهُ أَوْ تَدْعُو إِلَيْهِ.» (خ/١٨٣) ففي هذه الفقرة، بين الإمام (ع) وعي الناس بالمشروعية الكاملة للأحكام الدينية.

وقد وردت العدالة الاجتماعية كحق وواجب في خطاب نهج البلاغة، وتحقيق هذه الخاصية في نطاق الشؤون الاجتماعية يرتبط بمعيار الحق. (مطهرى، ١٤٠٣ ق: ١٦٣-١٦٥). العدالة الاجتماعية هي طريقة نشاط الناس في المجتمع من أجل إعادة

الناس إلى الحق. والحق يأتي أيضاً من الحياة الاجتماعية التي يحقق الإنسان في هذه الحياة العدالة الاجتماعية من خلال مراعاتها. (طباطبائي، ١٤٣٠ ق: ٩ و ١٠/٦٠-٥٩). لقد ورد الحق عند الإمام علي (ع) في مجال واسع من الوصف، لكنه ضيق في مقام الإنصاف؛ لأنه في مكان التحقيق يظهر على شكل ربح وخسارة لجميع الناس: «وَالْحَقُّ أَوْسَعُ الْأَشْيَاءِ فِي التَّوَاصُفِ وَأَضْيَقُهَا فِي التَّنَاصُفِ، لَا يَجْرِي لِأَحَدٍ إِلَّا جَرَى عَلَيْهِ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ إِلَّا جَرَى لَهُ.» (خ/٢١٦). لذلك فإن سن القوانين في مجال المعاملات التجارية يركز على مبدأ العدالة الاجتماعية كالعدالة في تحديد السعر بحيث لا يتم المساس بحقوق الأطراف: «وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمَحًا بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَسَعَارٍ، لَا تُجْحِفُ بِالْقَرِيفَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ.» (خ/٥٣). وبالطبع فقد روى مفهوم العدالة الاجتماعية في علاقات الناس بمعيار الحق في نطاق الفكر والكلام والسلوك كنوع من العقلانية. ويُذكر أن أصحاب مثل هذه الصفات يتمتعون بالحكمة في النشاط الاجتماعي: «وَقِيلَ لَهُ صِفْ لَنَا الْعَاقِلَ، فَقَالَ (ع): هُوَ الَّذِي يَضَعُ الشَّيْءَ مَوَاضِعَهُ؛ فَيَقِيلُ فَصِيفَ لَنَا الْجَاهِلِ، فَقَالَ قَدْ فَعَلْتُ.» (ح/٢٣٥). واعتبر رفع الحدود الإلهية بالتعبير والسلوك والأخلاق الكريمة شكلاً من أشكال العدالة: «وَقَفُّنَا عَلَى حُدُودِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْبَسْتُنَا الْعَاقِبَةَ مِنْ عَدْلِي وَفَرَشْنَا الْمَعْرُوفَ مِنْ قَوْلِي وَفَعَلِي وَأَرَيْتُنَا كِرَائِمَ الْأَخْلَاقِ مِنْ نَفْسِي، فَلَا تَسْتَعْمَلُوا الرَّأْيَ فِيمَا لَا يُدْرِكُ قَعْرَهُ الْبَصَرُ وَلَا تَتَغَلَّغْ إِلَيْهِ الْفِكْرُ.» (خ/٨٧). إن استخدام كلمات "معروف" و"الكرامة الأخلاقية" مع "الذات" و"الكلمة" و"الفعل" كصفات للأشخاص في التفاعلات، هي تمثيل للعدالة الاجتماعية. وقد روى الإمام (ع) مثل هذا النموذج من العدالة الاجتماعية كصفة للناس في التعاملات الاجتماعية، في النموذج الخاص "صفة النبي (ص)": «نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِأَمْرِهِ صَادِعًا وَبِدْرَكِهِ نَاطِقًا، فَأَدَّى أَمِينًا وَمَصْنَى رَشِيدًا.» (خ/١٠٠).

العدالة الاجتماعية، كحق وواجب، تحتاج إلى وعي وإرادة وسلطة، والحرية هي أساس تحقيق العمل الإنساني الطوعي: «لا

عنه في شكل "دوس الحق" و "القبول بالظلم". (موسى خميني، ١٣٧٩: ٥/٥٣٣-٥٣٣).

بعد ذلك، يجب أن نضيف أن معيار الحق يمكن العثور عليه بطريقتين، طبيعية وجديرة بالثقة. إن الحق الطبيعي مرتبط بخلق الإنسان، ويجب أن يكون التمتع به دون تدخل العلم والقوة الإنسانية. ففي نهج البلاغة، الناس متساوون في جوهر الخلق: «إِنَّمَا أَخْلَقَ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِنَّمَا نَظَرْتُ لَكَ فِي الْخَلْقِ.» (ك/٥٣). ومن هذا المنظور، فإن التشابه والتساوي في الخلق ينتج كرامة متساوية، وأن الاختلافات في العرق واللغة والمناخ والجنس لا تخلق كرامة ومكانة خاصة: «فَلْيَكُنْ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَكَ فِي الْحَقِّ سَوَاءً» (ك/٥٩). ولذلك، فإن مثل هذا الوضع التنموي والطبيعي لا يشكل امتيازاً لأي شخص في الحياة الاجتماعية: «وَأَلْزِمَ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ.» (ك/٥٣). كما أن توزيع المنافع الاجتماعية متساوي لجميع الأشخاص المتماثلين في الأصل والطبيعة: «أَلَا وَإِنَّ حَقَّ مَنْ قِيلَكَ وَقِيلَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي قِسْمَةِ هَذَا الْفَيْءِ سَوَاءً.» (ك/٤٣). ترتبط حقوق الائتمان بالامتلاك البشرية التي يشارك العلم البشري والقوة في الحصول عليها. وفي هذا المجال تلعب إرادة الإنسان دوراً في اكتسابها واستخدامها. وبمسبب العلامة المركزية لخطاب نهج البلاغة، وهي التوحيد والآخرة، فإن البعد أو القرب من الحقيقة يقاس بمقومات الإيمان والكفر: (سجده/١٨)، والعلم والجهل: (زمر/٣٩)، والتقوى والورع: (حجرات/١٣)، والطهارة والخبائث: (مائدة/١٠٠)، والسعي والجهد: (نجم/٣٩)، والجهاد والنضال: (نساء/٩٥) والحسنة والسيئة: (ك/٥٣).

العدالة الاجتماعية في خطاب الليبرالية من منظور تحليل الخطاب ويمكن اعتبار الخطابات بمثابة أنظمة للمعاني تجد تفسيرها ومعناها من خلال الإشارات والدلالات الموجودة فيها. وفي هذه الأثناء، تصبح العلامات في خطاب الليبرالية ذات معنى بمكونات الفردية، والنظرة العالمية، وتعدد المعتقدات، وسيادة القانون. (بشيريه، ١٣٨٠، ١١-١٢). يمكن دراسة العدالة الاجتماعية كإحدى القضايا الأساسية في الليبرالية، استناداً إلى الأسس

تُكْنُ عَبْدَ عِبْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللَّهُ حُرًّا» (ك/٣١). لذلك جاء في هذا الخطاب تفسير العدالة الاجتماعية بوصفها صفة للأفعال الإنسانية الطوعية بمعيار الحق في تمييز أفعال الناس ومسؤوليتهم في تلبية الحاجات والرغبات: «الْعَدَالَةُ إِعْطَاءُ كُلِّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ.» (ح/٢٣٥، مصباح، ١٣٧٠: ١ و ٢/١٩٢)، «اسْتَعْمِلِ الْعَدْلَ وَ احْدَرْ الْعُسْفَ وَ الْحَيْفَ.» (ح/٤٦٨) و «قَدْ سَبَقَ اسْتِثْنَاؤُنَا عَلَيْهِمَا فِي الْحُكْمِ بِالْعَدْلِ وَ الْعَمَلِ بِالْحَقِّ سُوءَ رَأْيِهِمَا وَ جَوْرَ حُكْمِهِمَا. وَقَبْلَ أَنْ يَخْطِئَ هَذَا الشَّخْصَانِ؛ أَبُو مُوسَى وَعَمْرُو الْعَاصِ، وَيَحْكُمَانِ ظُلْمًا، كَانَ شَرْطُنَا مَعَهُمْ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُمْ عَدْلًا، وَعَمَلُهُمْ حَقًّا (خ/١٧٧)، إن إعطاء حق كل إنسان بحسب استحقاقه هو نوع من العدالة التوزيعية، وإصدار الأحكام كالعدالة هو تمثيل لتحقيق العدالة الاجتماعية. ومثل هذا الواجب في مراعاة الحق مع الاعتراف بالحق في الصدقات الاجتماعية يُسَمَّى الإنصاف. «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ، الْعَدْلُ الْإِنْصَافُ وَالْإِحْسَانُ التَّفَضُّلُ.» (ح/٢٣١) والعدالة الاجتماعية في هذا النطاق تعني الاستحقاق والإنصاف (بشيريه، ١٣٨٧: ١١٣ - ١١٤). والعدل يعني أن تكون الإيصالات بقدر الحاجة: «تَنْزِيلُ الْمَعُونَةِ عَلَى قَدْرِ الْمُتَوَنِّتِ.» (ح/١٣٩) ولذلك فإن العمل العادل في نظر الإمام (ع) هو أساس التقدم والرفاه الاجتماعي، والمعاملة غير العادلة هي أساس جميع أنواع الشذوذات الاجتماعية: «فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجُورُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ.» (خ/١٥) «اسْتَعْمِلِ الْعَدْلَ، وَاحْدَرْ الْعُسْفَ وَ الْحَيْفَ؛ فَإِنَّ الْعُسْفَ يَعُودُ بِالْجُلَاءِ وَ الْحَيْفَ يَدْعُو إِلَى السَّيْفِ.» (ح/٤٧٦). وبطبيعة الحال، فإن التفاعل بين مؤسسة السلطة والشعب على أساس العدالة الاجتماعية ذو اتجاهين: «فَإِذَا أُدْتُ الرَّعِيَّةَ إِلَى الْوَالِيِ حَقَّهُ وَأَدَى الْوَالِيِ إِلَيْهَا حَقَّهَا عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ وَ قَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ وَجَرَتْ عَلَى أَدْلَاهَا السُّنَنُ فَصَلَحَ بِذَلِكَ الزَّمَانُ وَطَمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ وَيَسْتَمِعُ مَطَامِعُ الْأَعْدَاءِ.» (خ/٢١٦). وقد تجلّى هذا التوجه للعدالة الاجتماعية مع مبادئ الحق في المجال الاجتماعي والسياسي، من خلال التوجه إلى الحق أو الابتعاد

٢٢-٤). وعلى هذا الأساس، نشأت نظرية العدالة الاجتماعية كنتيجة للتوافق التعاقدية^١ مستندةً إلى تقليد العقد الاجتماعي^٢ بهدف تنظيم التفاعلات والعلاقات الاجتماعية (Rawls, 2000, p.10). التوافق الأولي بين الأفراد نشأ استنادًا إلى الحقوق الطبيعية، التي تستمد مشروعيتها من تماثل البشر في الخلق، وتساويهم في الاستفادة من خيارات الوجود، إضافة إلى تمتعهم جميعًا بالحرية. وقد تحدت حدود العقد الاجتماعي من خلال هذه الحقوق الطبيعية، وذلك عبر صياغة عقلانية ذاتية في تحديد شكل القانون ومضمونه، مع ضمان مشاركة واسعة وشاملة للمواطنين ضمن ظروف متكافئة وعادلة في عملية الاختيار (همبتن، ١٣٨٠: ٢٣٤، بارخ، ١٣٧٩: ٢٣٨). الحرية في إطار الظروف العادلة تتجسد في صياغة وتنفيذ القانون على نحو يتماشى مع التوافق في العقد الاجتماعي، بحيث يُتيح لجميع الأفراد في المجتمع التمتع بالفرص والموارد الاجتماعية في مواقف اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية (هي وود، ١٣٨٦: ٨٤؛ لوك، ١٣٨٧: ١٠١). جميع هذه التفاعلات الاجتماعية أوجدت أيديولوجيا جديدة تتعارض مع الرؤى الأيديولوجية السابقة، وتوليد هيكل جديد في المؤسسات الاجتماعية، قامت بتنظيم شكل من أشكال السلطة. وقد تم هذا التفسير للعقود الاجتماعية، المعتمد على الأيديولوجيا الحديثة والسلطة التي كان الناس يتفاعلون من خلالها مع بعضهم البعض، استنادًا إلى عناصر لغوية.

المجال السياسي للعدالة الاجتماعية في خطاب نهج البلاغة

في خطاب نهج البلاغة، تعتبر ضرورة الحياة الاجتماعية مرتبطة بوجود مؤسسة السياسة ووجوب التزام القائمين عليها بتطبيق القواعد والقوانين الإلهية في المجال الاجتماعي. «فَأَقَامَ سُنَّةً مَعْلُومَةً وَ أَمَاتَ بِدْعَةً مَجْهُولَةً» (خ/١٦٤). وفي ضوء مؤسسة الحكم العادل هذه، يتمتع جميع الناس بحياة صحية في شكل معتقدات مختلفة. «لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَ يَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ وَ يُبْلِغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ وَ يُجْمَعُ بِهِ الْفِيءُ وَ يُقَاتَلُ بِهِ الْعُدُوُّ وَ تَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ وَ يُؤْخَذُ بِهِ الضَّعِيفُ مِنْ

المعرفة لهذا الخطاب والعناصر الدلالية الموجودة فيه. ووفقًا للرؤية الليبرالية، فإن البشر يمتلكون جوهرًا وذايًا وجودية من منظور أنطولوجي. هذه النظرة الأنثروبولوجية أدت إلى نشوء فكرة تمكين جميع البشر من الاستفادة المتساوية من خيارات الطبيعة. وبالنظر إلى وحدة الطبيعة الإنسانية في الخلق، اعتُبرت حقوقهم في الانتفاع بالطبيعة متساوية، بل إن هذه المساواة امتدت إلى تمكينهم من الاستفادة من القوانين والامتيازات الاجتماعية في ظروف متكافئة وعادلة. (راسل، ١٣٧٣: ٨٥٩). بالنظر إلى فكرة الحرية المطلقة والاستقلالية الفردية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الاجتماعية، واتباع المرء لتفضيلاته الخاصة في التقليد الليبرالي، فإن النزعة النفسية للفرد نحو حب الذات تؤدي به، في سياق الحياة الاجتماعية، إلى الدخول في تعارض مستمر للمصالح مع الآخرين، سعيًا لتحقيق رغباته الخاصة. الوجود في حياة اجتماعية تتسم بتضارب المصالح والتعارض مع الآخرين أتاح المجال للجشع والسعي وراء المصالح الفردية. وفي مقابل هذه الحالة الطبيعية لدى الإنسان، برز مفهوم العدالة الاجتماعية في إطار الاستحقاق والجدارة، استنادًا إلى المعرفة والقدرات، وبما يتناسب مع قيمة الخدمات المقدمة للآخرين. وفي مواجهة النزعة الفردية التي تُعدّ من المبادئ الأساسية لليبرالية، يتبنى الليبراليون منظورًا اجتماعيًا يتناول القضايا من زوايا ومستويات أخرى للتحليل والدراسة. في هذا السياق، تتجلى عقلانية خاصة تقوم على مبدأ تنسيق مصالح الفرد مع الآخرين، بحيث تقتضي العقلانية البشرية إيجاد أرضية للتعاون والتآزر الاجتماعي، بهدف تحقيق مصالح جميع الأفراد وضمان حياة أفضل للجميع. (آربلاستر، ١٣٦٨: ٥١٥).

خطاب الليبرالية، بوصفه نصًا يرتكز على أنثروبولوجيا خاصة، استند إلى فكرة الجوهر الوجودي المتماثل للبشر في مواجهته للخطاب ما قبل الحدائثي القائم على الرؤية والهيمنة الكنسية، كما وقف ضد الطبقات الاجتماعية المنبثقة عن هذا النظام. وقد أدى إنتاج مفهوم الحقوق الطبيعية في الاستفادة من خيارات الطبيعة إلى التحرر من أي امتياز أو سلطة عليا (بازارجاد، ١٣٤٣: ١٧٣-١٧٢؛ لوك، ١٣٨٧: ٧٥، كوثل، ١٣٥٧:

عَلَيْهِ؟ وَ اللَّهُ لَا أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ وَ مَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا، [و] لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَ إِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ.» (خ/١٢٦). وطبعاً قبلت العدالة التوزيعية في توزيع الخزينة مهما كانت الظروف، ولم يُروى إلا التعاون والمشاركة في ساحة المعركة في نطاق الجوائز. ولذلك فإن أساس المساواة في غنائم الحرب هو في حالة مشاركة نفس الأشخاص في المعركة. إلا أن اختلاف المهام والأدوار التي يقوم بها الأشخاص في ساحة المعركة يسبب ظاهرة الاستحقاق والاختلاف في توزيع الجوائز. «أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجُورِ فِيمَنْ وُلِّيْتُ عَلَيْهِ؟ وَ اللَّهُ لَا أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ وَ مَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا، [و] لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَ إِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ. [تَمَّ قَال] أَلَا وَ إِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَ إِسْرَافٌ.» (خ/١٢٦). إن طريقة اللجوء إلى الولاة ومؤسسات السلطة، الخارجة عن نطاق العدالة، هي انعكاس للعدالة الاجتماعية في المجال الجنائي: «وإِنِّي أُفْسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا لَئِن بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ بَنِي الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شِدَّةً تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ، تَقِيلُ الظَّهْرَ، ضَمِيلَ الْأَمْرِ.» (ك/٢٠، ٤٣، ٥١). وفي خطاب نهج البلاغة، شرط المسؤوليات الاجتماعية هو الاستفادة من المزايا والاستحقاقات: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ، أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ وَ أَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِ.» (خ/١٧٣، ٢١٦، ك/٥٣). والسبب في هذه الشروط المعلنة هو أن المسؤولية الاجتماعية هي أمانة من الله والتزام بهذه الأمانة والالتزام بقواعدها، ويعتبر انتهاك هذه الأمانة خيانة للأمة. عقوبة خيانة أمانة الله في الدنيا العار والفضيحة، وفي الآخرة روى المزيد من العقوبة (ك/٢٦). ديناميكية النظام السياسي من حيث القانون وتنفيذه من قبل الحكام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة النقدية والمشورة المستمرة مع الناس. بناءً على ذلك، تم اعتبار النصيحة والنقد الإيجابي وطلب التشاور من الناس شرطاً لتحقيق العدالة. في زمن معركة صفين، جمع الإمام علي (عليه السلام) الناس وذكرهم بحقهم المشروع واستحقاقهم في الشؤون السياسية. «فلا تمتنعوا عن إخباري بالحقيقة، أو إبداء رأي استشاري بشأن العدالة.» (خ/٢١٦). إن عدم مراعاة الحق المشروع واستحقاق الناس من قبل الحكام يُعتبر ظلماً. «وَ أَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يُتْرَكُ، فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ

الْقَوِي حَتَّى يَسْتَرْجِحَ بَرٌّ وَ يُسْتَرْجَحَ مِنْ فَاجِرٍ.» (خ/٤٠). النموذج المكرر في خطاب نهج البلاغة يتطلب وعي الناس وحريرتهم في تحديد حاكم زمانهم. وفي جزء من خطبه يقسم الامام (ع) بحياته أن الحكومة لا تتحقق إلا بوجود الشعب. «وَ لَعَمْرِي لَئِن كَانَتِ الْإِمَامَةُ لَا تَنْعَقِدُ حَتَّى يَخْضُرَهَا عَائِمَةُ النَّاسِ [مَا] فَمَا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَ لَكِنِ أَهْلُهَا يَخْكُمُونَ عَلَيَّ مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَزْجَعَ وَ لَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ.» (خ/١٧٢). إن المشاركة الواعية والحرية للشعب في تحديد واختيار الوكلاء السياسيين توفر الأساس لتنفيذ العدالة الاجتماعية. لذلك، من وجهة نظر العلويين، فإن أكثر الأمور شعبية بالنسبة للحاكم هي القيام بالأشياء التي تتوافق مع رغبات الناس. «أَحَبُّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعْمُهَا فِي الْعَدْلِ وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ.» (ك/٥٣). إن تطبيق العدالة الاجتماعية في نطاق المسائل القضائية والجنائية هو نفسه لجميع أفراد المجتمع (العلوية والمرؤوسين) دون مرونة وتسامح. في هذا المجال، يعتبر جميع أفراد المجتمع متساوين، ولا تؤثر الانتماءات إلى مؤسسة السلطة، والوضع الاجتماعي، والجنس، والخصائص النفسية، والانتماء المدرسي، والعوامل العرقية على تحقيق العدالة (يمكن رؤية هذا الرأي في الخطبة ٢٢٤ ومحتوى الخطبة ٤١). وبطبيعة الحال، في نطاق السياسة وتوزيع الرعاية الاجتماعية على الناس، تمت الإشارة إلى موقف الحكام والمسؤولين من التسامح والتسامح وعدم التشدد في تطبيق الأحكام الإلهية. «اسْتَعْمِلِ الْعَدْلَ، وَ احْدَرْ الْعُسْفَ وَ الْحَيْفَ؛ فَإِنَّ الْعُسْفَ يُعْوَدُ بِالْجَلَاءِ، وَ الْحَيْفَ يَدْعُو إِلَى السَّيْفِ.» (ح/٤٧٦). يعتمد استخدام الصدقات الاجتماعية (الجوائز والكنز) وتوزيعها على الناس على مشاركة الناس في الحملة الحربية والتعاون في الشؤون الاجتماعية ومقدار الخدمة للشعب. «إِنَّ هَذَا الْمَالُ لَيْسَ لِي وَ لَا لَكَ، وَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَهُمَا لِلْمُسْلِمِينَ وَ جَلِبُّ أَسْيَافِهِمْ؛ فَإِنَّ شَرِكْتَهُمْ فِي حَرْبِهِمْ كَانَ لَكَ مِثْلُ حَظِّهِمْ، وَ إِلَّا فَجَنَازَةُ أَيْدِيهِمْ لَا تَكُونُ لِعَيْرِ أَقْوَاهِهِمْ.» (خ/٢٣٢). طريقة توزيع بيت المال بين الناس بغض النظر عن الوضع الاجتماعي للناس. وسبب هذا التوزيع في خطاب نهج البلاغة هو رأي الامام (ع) بأن جوهر هذا الخطاب هو التوحيد، واعتبار الملكية لله. «أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجُورِ فِيمَنْ وُلِّيْتُ

بهدف إنتاج أو إعادة إنتاج وإيصال رسالة ومعنى معين في ذهن المتلقين. في خطاب نصح البلاغة، يتم فهم مفهوم العدالة الاجتماعية كعلامات متغيرة مرتبطة بالعلامة المركزية لهذا الخطاب، وهي التوحيد كقوة مطلقة في الوجود ونفي القوى غير الإلهية. الإيديولوجيا السائدة في هذا الخطاب تشير إلى أمر غيبي وإلهي، تسعى إلى إعادة تمثيل القوة الإلهية في بناء الأمة وفقاً للهيكل الإلهي. أما العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي، فهي مرتبطة بفهم سياق تشكيل العالم الحديث في المجتمعات الغربية، مع الأسس المعرفية والأنثروبولوجية، ذات الطبيعة المادية والدينيوية المبنية على الفردية. في هذا الخطاب، من خلال التوجه الخاص والوجود في سياق الوضعية، تم التطرق إلى قضية العدالة الاجتماعية في نطاق المجتمع، السياسة والاقتصاد، وبناءً على ذلك، تم القيام بقراءة لإيجاد الإيديولوجيا والتأثير.

العدالة الاجتماعية في خطاب نصح البلاغة في نطاق القانون، الذي يستند إلى التوحيد، يتم تحديده من خلال الفاعلين في تنفيذ القانون الذين يُعتبرون ممثلين للعدالة عند تطبيق الشريعة والقوانين الإلهية في المجال الاجتماعي. وفي هذه القوانين الإلهية، يتم اعتبار تفاعل الناس في مختلف المجالات الاجتماعية مشروعاً، ويُعتبر دور الحكام هو احترام الاستحقاقات. والمفهوم المحوري لتحقيق الحق في العدالة الاجتماعية، ومع انتشارها في المجتمع، يتمكن الأفراد من الوصول إلى حقوقهم المستحقة والمشروعة. في هذه الحالة، الحرية تُعتبر أحد عناصر العدالة وأحد أكبر حقوق الإنسان في هذا العيش العادل. العدالة تحدد حدود الحرية بناءً على الشريعة الإلهية، وتوفر الأرضية لوجود الفاعلين الاجتماعيين بحرية. كما أن الالتزام بتنفيذ هذه القوانين بحرية يُسهم في تهيئة الظروف لتحقيق العدالة الاجتماعية.

المصادر

إبراهيمي، محمد (١٩٨٢)، مدخل إلى الحقوق الإسلامية، مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة، طهران: منشورات سمت.
أبو محبوب، أحمد (١٣٨٧)، "في مبوب الرياح، حياة وشعر حميد مصدق"، ط ٢، طهران: ثالث.

«(خ/١٧٦). لذا، العدالة الاجتماعية في خطاب نصح البلاغة تُعتبر صفة للحاكم والفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وترتبط بمفهوم الحرية باعتبارها التمتع بالحق المشروع والاستحقاقات من قبل مؤسسات السلطة. (بشريه، ١٣٨٢: ٧٠-٩٧). واجب مؤسسات السلطة هي مراعاة حقوق الناس المشروعة، التي تستند إلى المبادئ الدينية.. «وَاللَّهُ لَهَيَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِفْرَاقِكُمْ إِلَّا أَنْ أُفِيمَ حَقًّا أَوْ أَدْفَعَ بَاطِلًا» (خ/٣٣، ١٦٤).

بناءً على هذه الأقوال، في خطاب نصح البلاغة كما في الخطاب الليبرالي، دور الناس في المجال السياسي مشروع وأقصائي. الوعي، الحرية، والاختيار يوفرون لهم أرضية لتحمل المسؤولية في هذا المجال. كما يتم تحديد وظيفة النظام الحكومي في هذا الخطاب، والتي بناءً عليها يجب أن يتم توفير الظروف لحرية الفاعلين الاجتماعيين في تنفيذ القواعد الإلهية، بهدف تمهيد الطريق لتحقيق التحرر من العبودية والاستبداد أمام الطاغوت.

العيش في النظام الخطابي الديني المستند إلى التعاليم الإلهية يُعتبر محكوماً بمؤلفات ملزمة فردية واجتماعية للعدالة. تنفيذ التعاليم الدينية بحرية من قبل الناس في مجالات العبادة، الثقافة، المجتمع والاقتصاد، يُعتبر لتحقيق القرب من الله، وهو في جوهره عدالة اجتماعية. بناءً على ذلك، تم توصية الأفراد في المجتمع بالاستفادة من جميع الخيرات الاجتماعية التي أقرها القوانين الإلهية، بحيث يُشجع الأفراد على متابعة حقوقهم الاجتماعية دون تردد أو تأخير. (ك/٥٣) في هذا الاتجاه، تنظيم القواعد الاجتماعية المستندة إلى المبادئ الإلهية التي تم وضعها من أجل التفاعل المشترك للفاعلين الاجتماعيين يُسهم في توفير الظروف لتحقيق القوانين العادلة. والالتزام بتنفيذ هذه القوانين بحرية يخلق البيئة المناسبة لتحقيق العدالة.

نتائج البحث

في تحليل الخطاب، تُعتبر التفاعلات الاجتماعية كنص، ويتم فهم معاني المفاهيم كعلامات متغيرة ترتبط بالعلامة المركزية لها ضمن إطار معنوي شامل. ونظراً لأن الخطابات تظهر في سياقات مكانية وزمانية وتاريخية محددة، وترتبط بالقوى الاجتماعية والسياسية والثقافية، فإنها تنشأ في مواجهة مع الخطاب المناسف

- آربلاستر، أنتوني (١٣٦٨)، ظهور و سقوط الليبرالية، ترجمه عباس مخبر، طهران: نشر مركز.
- آرمان مهر، محمدرضا؛ محمود متوسلي (١٣٨٩)، «التحليل الفلسفي للمنهجية لجون رولز في استخراج معايير العدالة الاقتصادية»، منهجية العلوم الإنسانية، ١٦، صص ٣٥-٦٠.
- آشوري، داريوش (١٣٧٣)، الموسوعة السياسية، المراجعة الثانية، طهران: مرواريد.
- آقاجل زاده، فردوس (١٣٩١)، « وصف و شرح الإنشاءات اللغوية الأيديولوجية في التحليل النقدي للخطاب»، فصلية أبحاث اللغة والأدب المقارن، ٣٥، الرقم ٢، صص ١-١٩.
- آقاجل زاده، فردوس (١٣٨٥)، التحليل النقدي للخطاب، طهران: دار العلم والثقافة.
- آقاجل زاده، فردوس (١٣٨٦)، التحليل النقدي للخطاب والأدب، مجلة دراسة الأدب، الرقم ١، صص ١٧-٢٧.
- بارخ، بيخو (٢٠٠٠)، المفكرون السياسيون المعاصرون، ترجمة منير سادات مادرساهي، طهران: نشر سفير.
- بازارجاد، بهاء الدين (١٩٦٤)، فكر المدارس السياسية، طهران: إقبال.
- برلين، آيزايا (٢٠١٣)، أربع مقالات حول الحرية، ترجمة محمد علي موحد، الطبعة الثالثة، طهران: خوارزمي.
- بشيرية، حسين (١٩٩٩)، الليبرالية والحفاظة، طهران: نشر ني.
- بشيرية، حسين (٢٠١٢)، تاريخ الفكر السياسي في القرن العشرين، طهران: نشر ني.
- بورودو، جورج (١٩٩٩)، الليبرالية، ترجمة عبد الوهاب أحمددي، طهران: نشر ني.
- بيكس، برايان (٢٠١٠)، معجم نظرية القانون، ترجمة محمد راسخ، طهران: نشر ني.
- تاجيك، محمد رضا (٢٠٠٤)، الخطاب، الخطاب المضاد، والسياسة، طهران: معهد الأبحاث والعلوم الإنسانية.
- تاك، ريتشارد (١٩٩٧)، هوبز، ترجمة حسين بشيرية، طهران: منشورات طرح جديد.
- جراي، جون (٢٠٠٢)، الليبرالية، ترجمة محمد ساوجي، طهران: مركز الطباعة والنشر بوزارة الخارجية .
- جوادبي آملبي، عبد الله (١٩٩٦)، فلسفة حقوق الإنسان، قم: منشورات إسرائ.
- راسل، برتراند (١٩٩٤)، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة نجف دريابندري، طهران: كتاب پرواز.
- راولز، جون (١٩٩٧)، «العدالة والإنصاف واتخاذ القرار العقلاني»، ترجمة مصطفى ملكيان، نقد ونظر، السنة الثالثة، العدد ١٠-١١، صص ٨٠-٩٣.
- راولز، جون (٢٠٠٨)، نظرية العدالة، ترجمة سيد محمد كمال سروريان ومرضى مجراني، الطبعة الأولى، طهران: معهد الدراسات الثقافية والاجتماعية.
- رحيمي، سجاسي وآخرون (٢٠١٧)، «إعادة قراءة العدالة الاجتماعية في الاتصالات بين الأفراد من منظور نصح البلاغة» الإسلام والدراسات الاجتماعية، صص ٣١-٥٨.
- ساباين، جورج هولاند (١٩٧٤)، تاريخ النظريات السياسية، ترجمة بهاء الدين بازارجاد، الطبعة الرابعة، طهران: أمير كبير.
- السيد الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين (١٩٩٨)، نصح البلاغة، ترجمة عبد الحميد آبي، الطبعة الثالثة، طهران: مؤسسة نصح البلاغة.
- صالحبي زاده، عبد الهادي (٢٠١١)، ملاحظات تحليلية ومنهجية حول تحليل الخطاب (مع نظرة إلى البحوث الإيرانية) مجلة المعرفة الثقافية الاجتماعية، المجلد ٢، العدد ٣، صص ١١٣-١٤١.
- الطباطبائي، السيد محمد حسين (٢٠٠٨)، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، الطبعة السادسة عشرة، طهران: انتشارات صدرا .
- الطباطبائي، السيد محمد حسين (١٤٠٣ هـ)، الميزان في تفسير القرآن، ١٠ مجلدات، قم: منشورات ذوي القربى .
- علمي، قربان (٢٠١٦)، العدالة الاجتماعية في نصح البلاغة، بحوث القرآن والحديث، المجلد ٤٩، العدد ١، صص ٥٧-٩٠ .
- علي بابائي، غلام رضا (١٩٩٠)، معجم العلوم السياسية، طهران: نشر ويس .

- غني نجاد، موسى (١٩٩٣)، *سراب العدالة من منظور هايك*، رسالة الثقافة، العدد ١٠، صص ٤٢-٤٩ .
- غني نجاد، موسى (٢٠٠٢)، *حول هايك*، طهران: نظرية معاصرة .
- فاكر مبيدي، م (٢٠١٤)، *أسس التفسير الروائي*، طهران: معهد أبحاث الثقافة والفكر الإسلامي .
- فوستر، مايكل وآخرون (١٩٨٣)، *سادة الفكر السياسي*، ترجمة جواد شيخ الإسلام وآخرين، الطبعة الثانية، طهران: انتشارات أمير كبير .
- فيركلاف، نورمان (٢٠٠٠)، *تحليل الخطاب النقدي*، ترجمة فاطمة شايسته بيراني وآخرين، طهران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي .
- فينسنت، أندرو (١٩٩٩)، *الأيديولوجيات السياسية الحديثة*، ترجمة مرتضى ثاقب فر، طهران: ققنوس .
- كابليستون، فريدريك (١٩٩٦)، *تاريخ الفلسفة (الفلاسفة الإنجليز)*، ترجمة أمير جلال الدين أعلم، الطبعة الثالثة، طهران: انتشارات علمي وفهنكي وسروش .
- كاتوزيان، ناصر (١٩٩٧)، *مقدمة في علم الحقوق ودراسة النظام القانوني في إيران*، طهران: الشركة المساهمة للنشر .
- كاتوزيان، ناصر (٢٠٠٩)، *فلسفة الحقوق*، الطبعة الخامسة، طهران: الشركة المساهمة للنشر .
- كونل، راينهارد (١٩٧٨)، *الليبرالية*، ترجمة منوچهر إرشاد، طهران: توس .
- لوك، جون (٢٠٠٨)، *مقالة حول الحكومة*، ترجمة حميد عضدانلو، طهران: بي .
- ليدمان، سون إريك (٢٠٠٥)، *أسلوب الفكر وثقل الواقع حول الحرية*، ترجمة سعيد مقدم، الطبعة الأولى، طهران: نشر أختران .
- لين، إيان مك (٢٠٠٢)، *معجم العلوم السياسية لأوكسفورد*، ترجمة حميد أميدي، طهران: نشر ميزان .
- محسن مري، قاسم وسليمان عباسي (٢٠٢٤)، *مفهوم الحرية والعدالة الاجتماعية وتكاملهما في خطاب نهج البلاغة*، خطاب الثورة الإسلامية، المجلد ٢، العدد ١، صص ٢١-١ .
- مصباح يزدي، محمد تقي (٢٠٠٣)، *نظرية السياسة الإسلامية*، الطبعة الثانية، قم: مؤسسة الإمام الخميني التعليمية والبحثية .
- مطهري، مرتضى (١٤٠٣هـ)، *دراسة موجزة لأسس الاقتصاد الإسلامي*، طهران: انتشارات حكمة .
- مطهري، مرتضى (٢٠٠٦)، *مجموعة الأعمال*، الطبعة الثالثة، طهران: صدرا .
- ملاشفيجي، بتول وآخرون (٢٠١٧)، *دراسة العلاقة التكاملية بين الحرية والعدالة الاجتماعية مع التركيز على القرآن الكريم*، الإسلام والدراسات الاجتماعية، المجلد ٥، العدد ١، صص ٦-٣٠ .
- موحد، محمد علي ورستمي، أردشير (٢٠٠٥)، *معياري التمييز بين حق الله وحق الناس وأهم مصاديقهما في فقه المذاهب الإسلامية*، فصلية طلوع، العدد ١٥ .
- موسوي خميني، روح الله (٢٠٠٠)، *صحيفة الإمام*، المجلدات ٥ و ٢١، الطبعة الثالثة، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني .
- مولانا، سيد حميد (٢٠٠١)، *الإمام علي وأبعاد العدالة الاجتماعية*، كتاب نقد، العدد ١٨ .
- نراقي، ملا أحمد (بدون تاريخ)، *معراج السعادة*، بدون مكان: جاويدان .
- نظري، حسن آقا (٢٠٠٣)، *العدالة الاقتصادية من منظور هايك والإسلام*، نامه مفيد، العدد ٣٥، صص ٨٥-٩٨ .
- نويمان، فرانكس (٢٠٠٧)، *الحرية والسلطة والقانون*، ترجمة عزت الله فولادوند، الطبعة الثانية، طهران: خوارزمي .
- واعظي، أحمد (٢٠٠٩)، *نقد وتحليل نظريات العدالة*، قم: مؤسسة الإمام الخميني التعليمية والبحثية .
- واعظي، أحمد (٢٠١٢)، *البعد المعياري لتصور الإسلام عن الحرية*، العلوم السياسية، العدد ٥٧، صص ٧-٣٨ .

همبتن، جين (٢٠٠١)، الفلسفة السياسية، ترجمة خشايار ديهيمي،
طهران: طرح جديد .

هي وود، أندرو (٢٠٠٧)، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة
محمد رفيعي مهراآبادي، طهران: مكتب الدراسات السياسية
والدولية .

يارحمدي، لطف الله (٢٠٠٤)، تحليل الخطاب الشائع والنقدي،
طهران: هرمس .

Hayek, F. A, (2012), *Law, legislation and liberty: a new statement of the liberal principles of justice and political economy*, Routledge.

Rawls John, (2000), *A Theory of Justice*, Oxford University Press.

Rawls John, (2001), *Justice as fairness: A restatement*. Harvard University Press.

Fairclough, Norman, (1989). *language and power, publish in the United States of America*, by Longman Inc, New York.

Fairclough, Norman, (1996). *Language and Power*, Published in the United States of America by Longman Inc, New York.

Luik, John .C, (1998), *Humanism*, Routledge *Encyclopedia of Philosophy*, Edward Craig (ed), London: Routledge.

Laclau, E, Mouffe, C, (1985), *Hegemony and socialist strategy*, London: Verso.

Smith W, Lockwood J, (1976), *Chambers Muray Latin_ English Dictionary*, Morrison & Gibb Ltd London and Edinburg

تحلیل گفتمان عدالت اجتماعی در نهج البلاغه و لیبرالیسم

بهزاد مریدی^۱

۱. استادیار گروه زبان شناسی و زبان های خارجی دانشگاه پیام

نور، تهران، ایران

نویسنده مسئول:

بهزاد مریدی

رایانامه: behzadmoridi@pnu.ac.ir

تاریخ پذیرش: ۱۴۰۴/۰۱/۲۵

تاریخ دریافت: ۱۴۰۲/۱۰/۱۶

استناد به این مقاله:

مریدی، بهزاد (۱۴۰۲). تحلیل گفتمان عدالت اجتماعی در نهج

البلاغه و لیبرالیسم. دراسات حدیثه فی نهج البلاغه، ۱۱۳-۱۲۷،

۶(۲)،

doi:10.30473/ANB.2025.70181.1396

چکیده

در نظام گفتمانی همکنشی های اجتماعی که ناظر به روابط افراد در جامعه است به مثابه متن تلقی گشته و برداشت متن هم به عنوان کل معنادار به دلیل قرارگرفتن در گفتمان مختلف، متفاوت می گردد. بی ثباتی و تفاوت معنایی دال ها در گفتمان ها همبسته به ایدئولوژی و قدرت موجود در آن است. براین اساس تحلیل گفتمان در هر نظام زبانی با بهره مندی از عناصرزبانی و زمینه های اجتماعی، شبکه روابط پنهان را در بافتار اجتماعی، سیاسی و فرهنگی آشکار می سازند. در این رهیافت واحد واژگانی عدالت اجتماعی به عنوان لفظ مشترک و دال شناور همبسته به گفتمان های متعدد با برخورداری از دال مرکزی و ایدئولوژیک افزون بر برداشت های متفاوت، در گستره قلمرو، حدود و خاستگاه و شاخص های آن ناهمسان می باشند. پژوهش حاضر با بهره مندی از اسناد کتابخانه ای و شیوه توصیفی و مبانی تحلیل گفتمان دربی صورت بندی برداشت ها متفاوت از مفهوم بازگفته و تبیین آن درگفتمان نهج البلاغه و لیبرالیسم است. تفاوت برداشت ها از مفهوم عدالت اجتماعی در دو نظام گفتمانی به دلیل دال مرکزی و خصلت ایدئولوژیکی از یافته های این پژوهش است

واژه های کلیدی

گفتمان، تحلیل گفتمان، عدالت اجتماعی، نهج البلاغه، لیبرالیسم